

## مباحث النقد اللغوي في كتاب خزانة الأدب للبغدادي (1093 هـ)

وليد نهاد عباس

المقدمة

هدف البحث معرفة محاور النقد اللغوي ودراستها من خلال ما تخللت مباحثه في كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب الذي لم يخصصه البغدادي لذلك ؛ وإنما هو شرح شواهد شرح كافية ابن الحاجب النحوي ( 646هـ) للرضي الاستراباذي (686هـ) .

لما كان الناقد اللغوي يتبع مواطن الجودة والرداءة في النص الأدبي على وفق المنهج اللغوي الذي يقوم على تمييز السليم من غيره في لغة النص الشعري ؛ وجب عليه أن يفصل القول بإظهار الصفات التي يمدح بها الشاعر من خلال شعره ، والأحوال التي يعاب بسببها ؛ أي أنه يقوم بتقويم النص الشعري ويحكم له بالجودة مع ذكر الصفات الحمودة ، أو يحكم عليه بالرداءة مع ذكر الصفات المذمومة ولا غرابة أن نجد شعرا وقد اجتمعت فيه صفات الجودة والرداءة فأيهما كان أكثر كان إليه أقرب ؛ لذلك سنجد في أثناء مجشي هذا شعراء مجيدين عيب عليهم بعض ما قالوه ؛ إذ سنجد أبياتا مفردة فيها منصفات الذم ، ولا تغفل الأبيات التي فيها من صفات المدح وهي كثيرة ؛ لذلك نجد أن الشاعر لا يجيد في كل ما قاله ؛ وإن أجاد قيل إنه متكلف وعليه تتضح مهمة الناقد اللغوي إذ لولا اللغة لما وجدنا الشعر ؛ لذلك تتبعت محاور النقد اللغوي فوجدتها أربعة سيقوم عليها البحث هي :-

المبحث الأول : غلط الاستعمال اللغوي :- يتضمن الغلط في الأسلوب ، والغلط في عمل الأداة .

المبحث الثاني: مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب :- أذكر فيه الاختلاف في إعراب الكلمة ، وضبط الكلمة ، وحركة الروي ، والعامل . المبحث الثالث : نقد اللفظ والمعنى :- يتناول جودة اللفظ والمعنى ، وقبح اللفظ والمعنى ، وفحش المعنى ، وصعوبة فهم النص ، ودلالة اللفظ المبحث الرابع : الضرورة الشعرية :- أتحدث عن فصولها :- الزيادة ، والتقص ، والإبدال ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، والتقديم والتأخير ، والفصل بين المتلازمين .

سأختم البحث بما توصلت إليه من نتائج موجزة .

أما المصادر فكانت بحسب ما يقتضيه البحث وقد أشرت إليها في الهوامش ، وفصلتها في النهاية .

ولله الحمد ، وعليه التوكّل .

## المبحث الأول

## غلط الاستعمال اللغوي

من مزايا جودة الشعر فصاحة اللفظ وحسن استخدامه في موضعه ليدل على المعنى المراد ؛ لذلك تتضح مهمة الناقد اللغوي في تلمس الصحيح من الألفاظ عند الشاعر، وتغليطه لما يخرج عن الاستعمال اللغوي المألوف . فمن ذلك دخول أل الموصولة على الفعل المضارع فتوصل بالجملة ﴿1﴾ وهذا غلط في الاستعمال اللغوي أو ربما يحصل ذلك في ضرورة الشعر نحو قول ذي الخرق الطهوي :

يقول الخنا و ابغضُ العُجم ناطقاً      إلى رَبنا صوتُ الحمار اليجدُع

على أنّ ( أل ) في ( اليجدُع ) أسم موصول ؛ دخل على صريح الفعل لمشابهته أسم المفعول ؛ بمعنى أنّها إذا دخلت على مضارع مبني للمفعول إنما تدخل عليه لمشابهته اسم المفعول ﴿2﴾ . قال البغدادي بعد أن أورد البيت والشاهد فيه (( هو شاذ قبيح لا يأتي إلا في ضرورة )) ﴿3﴾ . ثم ذكر قول الأخفش ( 215 هـ ) : (( أراد الذي يجده كما تقول : هو يضربك ؛ تريد الذي يضربك )) وقول غيره : (( أل فيه زائدة والجملة صفة الحمار أو حال منه ؛ لأن أل في الحمار جنسية )) ﴿4﴾ .

كذلك أورد البغدادي قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته      ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

عل أنه أدخل ( أل ) على الفعل ( ترضى ) ؛ وقلنا استعمال مثل هذا غلط لشذوذه قياساً واستعمالاً ، وربما جاء هذا لضرورة الشعر والضرورة لا يقاس عليها ﴿5﴾ .

ومما غلط فيه الشعراء استعمال كلمة ( بين ) على غير المعروف أو المشهور من استعمالها . فقد غلط الأصمعي ( 216 هـ ) قول امرئ القيس :

قفا نبيك من ذكرى حبيب ومنزل      بسقط اللوى بين الدخول فحومل ﴿6﴾

- (1) أنظر المسائل العسكرية : ص 110 وشرح الجمل : 1 / 179 . والفرائد الجديدة : 1 / 189 .
- (2) أنظر الإنصاف : 2 / 79 – 81 . وخزانة الأدب : 1 / 31 .
- (3) خزانة الأدب : 1 / 31 .
- (4) نفسه : 1 / 31 – 32 .
- (5) نفسه : 1 / 32 .
- (6) ديوانه ص 143 .

فقد رواه : بين الدخول وحومل . وقال : لا يقال : رأيتك بين زيد وعمرو ، إنما يقال وعمرو ؛ ويقال : رأيت زيدا فعمراً إذا رأى كل واحد منهما بعد صاحبه ﴿1﴾ .

وقد التمس بعض النحويين عدرا لامرئ القيس فأجاب عنه بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز ( جلست بين العلماء فالزهاد ) ، وقال بعض البغداديين : الأصل ( ما بين ) فحذف ( ما ) دون ( بين ) كما عكس ذلك من قال :

يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدمٍ  
ولا حبال محب واصل تصل

أصله ما بين قرن ، فحذف بين وأقام قرناً مقامها ، ومثله قول الله تعالى : ((  **ما بعوضة فما فوقها**  )) ﴿2﴾ قال : والفاء نائبة عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحّت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن تقدير بين مواضع الدخول ، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب ﴿3﴾ .

أرى أن تقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل هو الأقرب إلى ما أراده امرؤ القيس إذ لا يعقل أن يستذكر حبيته بين الدخول وحومل أي خارج الموضوعين وإنما استذكرها بين مواضعهما ، وعليه تفيد الفاء الترتيب .

جوز بعض النحويين نصب الجزأين بكأن ﴿4﴾ ؛ واستدل على ذلك بقول محمد بن ذؤيب العماني الراجز في حضرة مجلس هارون الرشيد ( 193 هـ ) :

كأن أذنيه إذا تشوفاً  
قادمةً أو قلماً محرّفاً

فنصب (( بكأن )) الجزأين : الأول أذنيه ، والثاني قادمة ، وقيل أخطأ قائله ، وقد لحنه الأصمعي ، فعلم القوم كلهم أنه قد لحن ، ولم يهتد أحدٌ منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد ؛ فإنه قال له : قل :

تخال أذنيه إذا تشوفا

حتى يستوي الشعر ، والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه ﴿5﴾ .

وقيل : الخبر محذوف ، أي يحكيان ، وقيل : إنما الرواية (( تخال أذنيه )) وقيل الرواية (( قادمة أو قلماً محرّفاً )) بألفات غير منونة ، على أن الأسماء مثناة ، وحذفت النون للضرورة ﴿6﴾ .

ولعل إبطال عمل كأن في نصب الجزأين حصل من عدم وجود ما يسوّغ لها أن تعمل النصب دون عمل الرفع مع ذلك ، إذ لا يصح أن تخالف هي وأخواتها الأفعال التي شبهت بها .

(1) خزانة الأدب : 332/1 . 224 / 3 .

(2) البقرة : 26 .

(3) انظر مغني اللبيب : ص 215 .

(4) انظر طبقات فحول الشعراء : ص 65 ، وشرح الجمل : 1 / 424 - 425 .

(5) خزانة الأدب : 237 - 238 / 10 .

(6) مغني اللبيب : ص 255 .

حراجيج ما تنفك إلا مناخة

على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً<sup>1</sup>

بإدخاله إلا بعد قوله (( ما تنفك )) لأن ماتنفك وأخواتها بمعنى الإيجاب لا يتصل الاستثناء بخبرها<sup>2</sup>.

وروي عن ذي الرمة نفسه قوله ((إنما قلت ألا أي شخصاً))<sup>3</sup> ، يقال (( هذا آل قد بدا )) أي شخص وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ، وعلى رواية ذي الرمة يكون آلا خبر تنفك ومناخة صفة

وللغويين تأويلات تدفع عن ذي الرمة ما عيب عليه فضلاً عما قاله أنفا ، منها أنه يروى (( ما تنفك إلا مناخة )) بالرفع وتكون تنفك تامة ، ومنها أن تكون تنفك ناقصة خبرها ( على الخسف ) و ( مناخة ) حال ، أو تكون إلا زائدة لا معنى لها ومناخة الخبر<sup>4</sup> .

(1) ديوانه : ص 173

(2) انظر خزانة الأدب : 248 / 9 .

(3) المغني في النحو : 77 / 3 .

(4) انظر الإنصاف : 144 / 1 - 145 ، والمغني في النحو : 77 / 3 - 78 ، ومغني اللبيب : ص 102 .

## المبحث الثاني

مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب

قد يراعي الشاعر الموسيقى والوزن ولا ينظر إلى الإعراب السليم الذي دلّ عليه المعنى وهو غاية الشاعر، فللمعنى أثره في سلامة ما نعر به ، وعلى الشاعر توخي المعنى والإعراب لتستقيم عباراته ، فقد وقع بعض الشعراء في أغلاط دعت اللغويين إلى معالجة النصوص بإيجاد تخريجات على وفق ما وضعوه من قواعد وها أنا ذاكر شواهد من ذلك :

عاب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ( 117 هـ ) على قول الفرزدق :

وعضُ زمان يا ابن مروان لم يدع  
من المال إلا مسحتا أو مجلف ﴿1﴾

إذ رفع ( مجلف ) والأولى أن يكون منصوباً عطفاً على لفظة ( مسحتا ) ﴿2﴾.

ففي فتح ( الدال ) من ( يدع ) ونصب ( مسحتا ) ورفع ( مجلف ) . خمسة أقوال : قال جماعة من البصريين : رفع ( مجلف ) على خبر مبتدأ مضمرة كأنه قال : أو هو مجلف ، وقيل : إنه فاعل مرفوع بفعل مضمرة دل عليه ( يدع ) كأنه قال : أو بقي مجلف ، وكلاهما حسن ، والقول الثالث قول الفراء ( 207 هـ ) وأبو القاسم الزجاجي ( 337 هـ ) : إنه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : أو مجلف كذلك ، ومذهبهما مردود ، لأنه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط ، والقول الرابع قول الكسائي ( 189 هـ ) : إنه معطوف على الضمير في ( مسحت ) وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى ، فأما ضعفه من جهة اللفظ فإنه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، وأما فساده من طريق المعنى فإن المسحت هو المستأصل والمجلف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصور أن يوصف المجلف بأنه مسحت ، والقول الخامس : مجلف مصدر على وزن مفعّل معطوف على وعض ، كأنه قال : وعض أو تجليف ، وهذا فاسد من طريق المعنى ، لأنه لا يتصور أن يقال : التجليف لم يدع من اكمال إلا مسحتا ﴿3﴾ .

وبسبب تلك الاعابة هجاه الفرزدق بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجوته  
ولكن عبد الله مولى مواليا

ورد عليه أيضا في قوله ( مواليا ) على أن بعض العرب يجر نحو ( جوار ) بالفتحة فيقول بجواري كما قال الفرزدق ( مولى مواليا ) بإضافة مواليا إلى مولى والألف للإطلاق ؛ وجمهور العرب يقول : مررت بجوار ، ومولى موالٍ ، بحذف الياء والتنوين في الجر والرفع ، وأما في النصب فتبقى الياء وتظهر الفتحة عليها ، نحو رأيت جواري والمراد بجوار ما كان جمعاً على هذا الوزن معتل اللام ﴿4﴾ .

(1) ديوانه : ص 556 ، وطبقات فحول الشعراء : 1 / 18 .

(2) خزانة الأدب : 1 / 235 .

(3) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ص 270 – 271 ، وشرح الجمل : 2 / 183 – 184 ، والنظرية النقدية عند العرب : ص 99 .

(4) خزانة الأدب : 1 / 235 .

وقال الفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك بن مروان :

على عمائنا يلقى و أرحلنا  
على زواحف تزجي مُخها رير

فقال له ابن أبي إسحاق : أسأت ( رير ) فوضعها رفع وإن رفعت أقويت ﴿1﴾ .

فقال ألا قلت :

على زواحف تزجيتها محاسير

وهذا كثيرٌ من شعره على جودته ﴿2﴾ .

قد غلط بعض الشعراء في استخدام الأدوات ، فمما ورد من ذلك قول عبد يغوث الحارثي :

وتضحك مني شيخة عيشميةً      كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

هنا جاءت ( ترى ) بالألف ، والصواب ( تر ) بحذف الألف علامة للجزم ، وقد أرجعه البغدادي إلى الضرورة الشعرية ، أو أن يكون على لغة من قال راء ، مقلوب رأى ، فجزم فصار تراً ثم خففت الهمزة فقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، وهذه لغة مشهورة ﴿3﴾ .

وإرجاع ذلك إلى الضرورة مردود لعدم جواز إثبات الألف في الجزم لأنه لا يجوز تحريكها فلا مبرر لإثباتها .

ومن ذلك أيضاً المجازاة ( إذا ) ، فليس من شأن العرب المجازاة بها ، ولكن الشعراء جازوا بها فقد شبهوها ( بان ) إذ رأوها لما يستقبل من الزمان وأنها لا بد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها      خطانا إلى أعدائنا فنضارب

على أن إذا جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم نضارب بالعطف على موضع جملة ( كان وصلها ... ) الواقعة جواباً لإذا . ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم لما عطف عليه نضارب مجزوماً ، وأما كسرة الباء فهي للروي ﴿4﴾ .

ويرى قوم من النحويين المجازاة بها إذا زيد عليها ( ما ) كقول الفرزدق :

فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم      وكان إذا ما يسلل السيف يضرب ﴿5﴾

(1) خزانة الأدب : 1 / 239 .

(2) الشعر والشعراء : ص 37 .

(3) المسائل العسكرية : ص 163 ، وخزانة الأدب : 2 / 201 .

(4) خزانة الأدب : 7 / 25 .

(5) ديوانه : 1 / 21 .

وأما سيبويه ( 180 هـ ) وأصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع ( ما ) ولا دونها ﴿1﴾ ، والعلة في ذلك

عندهم أن الشرط ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون ، و ( إذا ) وقتها كائن لا محالة ألا ترى أنك تقول : إذا طلعت الشمس فإننا ذاهبون ، ولا تقول : إن طلعت الشمس . وإنما يجازى بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف

الشرط في أنها بحاجة إلى جواب كاحتياج الشرط الصحيح ، والشينان إذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضهما على بعض ﴿2﴾ .

وقد استغرب الأصمعي مجازة لبيد بأنى في قوله :

فأصبحت أنى تأتها تبتئسُ بها      كلا مركبها تحت رجليك شاجر ﴿3﴾

بل إنه لم يسمع احداً يجازي بأنى هذه ، ولكنه برر الأمر بأن الشاعر ربما أراد أيا تأتها ، يريد أي جانبي هذه الناقة أتيته وجدت مركبه تحت رجليك شاجراً .

والوجه أن أنى هنا شرطية مجرورة بمن مضمرة أي من أنى تأتها ﴿4﴾ . وأما استغراب الأصمعي المجازة بها فلا مبرر له لصحة المجازة بها عند اغلب النحويين ﴿5﴾ .

(1) انظر الكتاب : 1 / 433 .

(2) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ص 277 ، ولمع الأدلة: ص 107 ، وارتقاء السيادة : ص 65.

(3) ديوانه : ص 215 .

(4) انظر خزانة الأدب : 7 / 91 .

(5) انظر أسرار العربية : ص 238 ، وشرح الجمل : 2 / 204 .

### المبحث الثالث

#### نقد اللفظ والمعنى



مما يستجيبه النقاد حسن اختيار اللفظ وانسجامه مع المعنى وسهولة المخرج ، كقول النابغة الذبياني في مطلع قصيدته :

كليني لهم يا أميمة ناصبٍ      وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب ﴿1﴾

فقد أجاد في وصف طول الليل ، وحسن ابتدائه ، وكذلك قول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله      عليّ بأنواع الهموم ليبتلي ﴿2﴾

ومما يستقبه النقاد وجود الاشتقاقات الغريبة المموجة التي تؤدي إلى قبح اللفظ والمعنى كقول الأعشى :

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني      شاوٍ مثلُ شلؤلٍ شلثيلٍ شولٍ

وهذه الألفاظ كلها في معنى واحد وقد كان يستغني بأحدهما عن جميعها ﴿3﴾ . وقول الشاعر :

فأصبحن لايسألنه عن بما به      أصدع في علو الهوى أم تصوباً

على أنه لا يجوز دخول حرف جر على حرف جر آخر ، ولو قال : لايسألنه عما به لكان أبين وأجود ، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر ، وربما يكون من ضرائر الشعر ، أو إدخال الحرف على جهة التأكيد ، لاتفاقهما في المعنى ، لأنهم يقولون : سألت عنه ، وسألت به ﴿4﴾ .

ومما عيب على الفرزدق صعوبة فهم قوله :

وما مثله في الناس إلا مملكاً      أبو أمه حيّ أبوه يقاربه ﴿5﴾

انظر إلى جملة ( حيّ يقاربه ) وتأمل حال هذا التأخير عن جملة ( وما مثله في الناس ) فليس من سبيل إلى فهم البيت إلا من خلال نظم الكلم وتوخي معانيه ، الأمر هذا يزيل الغموض الذي حل في البيت ويرفع الحكم عليه .

(1) ديوانه : ص 17 .

(2) انظر الشعر والشعراء : ص 22 ، ونقد الشعر : ص 28 ، وخزانة الأدب : 44 / 9 - 47 .

(3) انظر الشعر والشعراء : ص 25 ، وخزانة الأدب : 8 / 391 .

(4) خزانة الأدب : 527 / 9 - 528 .

(5) انظر دلائل الإعجاز : ص 65 ، ونهاية الإيجاز : ص 142 ، وخزانة الأدب : 5 / 145 .

أنشد حسان بن ثابت في حضرة النابغة الذبياني البيت :

لنا الجففات الغرُّ يلمعن في الضحى      وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما ﴿1﴾

فقال له النابغة (( أنت شاعر . ولكنك أقللت جفانك وأسيافك . وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك ))  
 ﴿2﴾ . إن جمع الجفان مراد به الكثرة لا القلة لان جمع فعلة على فعلات يجيء للكثرة كما يجيء للقلة ، قال  
 تعالى : (( وهم في الغرفات آمنون ﴾3﴾ )) والمراد به الكثرة لا القلة ﴿4﴾ .

ولعله أراد وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة مجازاً في العربية ، قال ابن عصفور ( 669 هـ ) : (( وقد  
 يجمع في الكثير بالألف والتاء في الضرورة )) ﴿5﴾ .

وقد نجد من يعيب امرأ القيس في قوله :

فمئلك حبلى قد طرقتُ ومرضع  
 فألهيئها عن ذي تمانم مُحول ﴿6﴾

ويذكر أن هذا معنى فاحش ، وليس فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه ﴿1﴾ ، لذا قال قدامة بن  
 جعفر ( 337 هـ ) (( مما يجب توطيده وتقديمه ... أن المعاني كلها معرضة للشاعر ، وله أن يتكلم منها ، فيما  
 أحب وأثر، من غير أن يحظر عليه معنى يروم الكلام فيه . إذ كانت المعاني للشعر بمنزلة المادة الموضوعية .  
 والشعر فيها كالصورة ، كما يوجد في كل صناعة ... )) ﴿2﴾ .

ومما جاء من نقد اللفظ قول اللغويين في دلالة ( ركبانا ) من قول قريظ العنبري :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا  
 شئوا الإغارة فرساناً وركبانا

فالقياص يوجب أن هذا غلط في لفظة ( ركبانا ) والسماع يعضد ذلك

- (1) ديوان حسان : ص 371 ، وشرح الفصيح : ص 205 ، وخزانة الأدب : 8 / 106 .
- (2) المصون في الأدب : ص 3 ، وخزانة الأدب : 8 / 106 - 111 .
- (3) سبأ : من الآية : 37 .
- (4) انظر أسرار العربية : ص 250 .
- (5) شرح الجمل : 2 / 519 .
- (6) ديوانه : ص 147 .
- (7) انظر الشعر والشعراء : ص 52 ، 67 ، ونقد الشعر : ص 20-21 ، وخزانة الأدب : 334/1 .
- (8) نقد الشعر : ص 19 .

ولو قالوا أن هذا هو الأكثر في الاستعمال لكان لقولهم وجه . وأما القطع على أنه لا يقال راكب ولا ركب إلا  
 لأصحاب الإبل خاصة فغير صحيح ، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال ركبت الفرس وركبت البغل ،  
 وركبت الحمار . وأسم الفاعل من ذلك راكب ، وإذا كثرت الفعل قلت ركباً وركوباً ﴿1﴾ . وقال امرئ القيس :

:

إذا ركبوا الخيل واستلأموا

تحرقت الأرض واليوم قر ﴿2﴾

وهذا كثير في الشعر وغيره . وقد قال الله تعالى (( **فرجالاً أوركبانا** )) ﴿3﴾ و (( **والخيل والبغال**

**والحمير لتركبوها** )) ﴿4﴾ ، فأوقع الركوب على الجميع ﴿5﴾.

(1) الاقتضاب : 97-96/2 ، وخزانة الأدب : 254-253/6 .

(2) ديوانه : ص 154 .

(3) البقرة : من الآية : 239 .

(4) النحل : من الآية : 8 .

(5) انظر الاقتضاب : 9/2

المبحث الرابع

الضرورة الشعرية

جوز النحويون للشاعر في الشعر ما لم يجزله في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد أنفت فيه الضرائر ، ولكون الشاعر ملزماً بإقامة الوزن فقد يضطر إلى مخالفة المؤلف فيما جاء من قواعد اللغة .

ووضع النحويون فصولاً في الضرائر منها الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل والتذكير والتأنيث ، وسأبين ذلك كله فيما يأتي .

فمن الزيادة زيادة التنوين في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قول الشاعر :

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به      وقبلنا سبح الجودي والجُمْد

فقد جاء ( سبحاناً ) منونا للضرورة كما يُصرف ما لا ينصرف في الشعر . من نحو أحمد وعمر ، وربما أراد النكرة ﴿1﴾ .

ونحو قول الشاعر :

ما إن رأيت ولا أرى في مُدتي      كجوازي يلعبن بالصحراء

على أن ظهور الجر والتنوين على الياء ضرورة ، وكان الوجه لما أثبت الياء إجراء لها مجرى الحرف الصحيح أن يمنع الصرف فيقول كجوازي ﴿2﴾ .

وعليه أن صرف ما لا ينصرف هو من باب رد الفرع إلى الأصل ، لأن الأصل في الاسم التنوين ﴿3﴾ .

وأما النقص فهو يحصل بالحذف ومنه حذف التنوين مما ينصرف ، والنحويون على خلاف في جوازه ، فمذهب الكوفيين أجازته ، ومذهب البصريين منعه ، والأصح الأول ، ولا حجة للبصريين فيما قالوه ، لمجيئه في الشعر كثيراً ﴿1﴾ ، وقد ذكر البغدادي في منع المصروف قول الأعشى الذي عد لحاناً لدى الأصمعي ؛

تخيرها أخو عانات دهرأ      ورجى برها عاماً فعاماً

(1) المقتضب : 3 / 217 ، وخزانة الأدب : 7 / 234 .

(2) خزانة الأدب : 8 / 341 .

(3) انظر لمع الأدلة في أصول النحو : ص 102 ، 103 .

(4) انظر : الإنصاف : 2 / 58 . والإعراب في جدل الإعراب : ص 49 . وائتلاف النصرة في اختلاف

نحاة الكوفة والبصرة : ص 59 .

فإن عانات يجب أن يكون منوناً ، وإن بعض النحاة يفتح التاء في مثله ، مما سمي بجمع المؤنث السالم ، مع حذف التنوين ، ويروى بفتح التاء قياساً على سائر ما لا ينصرف . ومثل هذا قول امرئ القيس :

تتورثها من أذرع وأهلها      بيثرب أدنى دارها نظر عال ﴿2﴾

وذكر قول الشاعر :

يحدو ثمانى مولعاً بلقاحها      حتى همم بربغة الإرتاج

حيث توهم الشاعر في لفظة ( ثمانى ) على أنها لم تصرف في الشعر شذوذاً على اعتبار أن فيه معنى الجمع أي مشابه للفظ الجمع ، وكان القياس أن يقول : ثمانياً ﴿3﴾ . ومن الحذف حذف النون من الأفعال الخمسة لغير ناصب ولا جازم للضرورة ، نحو قول الشاعر :

أبيتُ أسري وتبيتي تذلّي      جلدك بالعنبرِ والمسكِ الذكي ﴿4﴾

يريد : وتبيتين تذلّين فحذف النون .

ومن الحذف أيضاً حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها ، فمن حذف الألف قول الشاعر :

في كلتِ رجليها سُلامي زائدة      كلتاها قد قرنت بواحد ﴿5﴾

فحذف الألف من كلت واكتفى بفتحة التاء عنها .

ومن حذف الواو :

ولو أن الأطباء كأن حولي      وكان مع الأطباء الأساءُ

هنا استغنى الشاعر بالضممة عن واو الضمير في ضرورة الشعر ، فالأصل : ولو أن الأطباء كانوا حولي ، فحذفت الواو ضرورة ، وبقيت الضمة دليلاً عليها ﴿6﴾ .

(1) انظر : الإنصاف : 2 / 58 . والأعراب في جدل الإعراب : ص 49 . وانتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ص 59 .

(2) انظر خزانة الأدب : 1 / 56 .

(3) نفسه : 1 / 157 .

(4) نفسه : 8 / 339 .

(5) انظر شرح الكافية : 1 / 29 ، 32 . ومعاني القرآن : 2 / 142 ، وخزانة الأدب : 1 / 129 .

(6) مجالس ثعلب : ص 109 ، وخزانة الأدب : 5 / 229 .

ومن الحذف حذف همزة الاستفهام من قول الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيتَ بواسطِ      غلسَ الظلام من الربابِ خيالاً ﴿1﴾

يريد : أكذبتك عينك أم رأيتَ ﴿2﴾ . وهذا حسن لمجيء ( أم ) معها ﴿3﴾ .

ومن الحذف حذف مجزوم ( لم ) كقول إبراهيم بن هرمة

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم

الأصل : وإن لم تصل ﴿4﴾

ومن البديل أن تبدل اسما من اسم على الغلط ، فمن ذلك عيب على امرئ القيس قوله :

إذا ما الثريا في السماء تعرّضت تعرض أثناء الوشاح المفصل

قالوا : الثريا لا تعرض لها ، فربما أراد الجوزاء فذكر الثريا على الغلط ، كما قال زهير بن أبي سلمى في معلقته :

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتنطم ﴿5﴾

فإن : (( كأحمر عاد )) هو (( كأحمر ثمود )) وهو عاقر الناقة ﴿6﴾ . فلا يكون ضرورة ، وربما يكون وضع

عاداً موضع ثمود لاجتماعهما في أنهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة . وقد قيل : إن ثمود كانت تسمى عاداً

الأخيرة بدليل قوله تعالى : (( **وأنه أولك عاداً الأولى** )) ﴿7﴾ . فدل ذلك على أن ثم عاداً أخرى ، فلا يكون على

هذا غلطاً ولا ضرورة ﴿8﴾.

وأما التذكير والتأنيث فهو من الموضوعات المخالفة للقياس كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، كقول عامر بن

جوين الطائي :

فلا مُزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقلَ أبقالها

(1) ديوانه : ص 41 .

(2) انظر المقتضب : 3 / 295 ، وخزانة الأدب : 11 / 131 .

(3) انظر الاقتضاب : 3 / 180 .

(4) خزانة الأدب : 9 / 8 .

(5) ديوانه : ص 200 .

(6) انظر الشعر والشعراء : ص 53 ، والمسائل العسكرية : ص 136 ، وخزانة الأدب : 1 / 335 .

(7) النجم : 50 .

(8) شرح الجمل : 2 / 598 .

فذكر الفعل ( أبقل ) وهو صفة للأرض ضرورة حملا على معنى المكان ﴿1﴾ ، كأنه قال : ولما كان أبقل إبقالها

فكأنه ، أبقل الأرض من المكان ﴿2﴾ . ومن ذلك قول العجاج :

### كأن نسج العنكبوت المرمَل

فوجه الاستدلال منه أن العنكبوت مؤنث والمرمل مذكر ، لأنه وصف للنسج ، فقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا ﴿3﴾ . وكذلك قول النابغة الجعدي :

وصهباء لا تُخفي القذى وهي دونه      تُصَفِّقُ في راووقها ثم تُقَطَّبُ  
تمزرتها والديك يدعو صباحه      إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

والصواب : بنات نعش دنت فتصوبت ، أو دنون فتصوبين . فهذا على الاضطرار ، وأما مالا يعرف ذكوره من إنثته فمحمول على اللفظ ، يقال للذكر والأنثى ابن عرس وابن أوى فإذا جمعوا قالوا : بنات عرس وبنات أوى ، ولذلك قيل كل جمع من غير الإنس والجن والشياطين والملائكة فيقال فيه بنات ﴿4﴾ . وكذلك قول الحطية :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود      لقد جار الزمان على عيالي ﴿5﴾

وكان القياس ثلاث أنفس ، لأن النفس مؤنثة ﴿6﴾

ومن تأنيث المذكر في الضرورة قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجني دون ما كنت أتقي      ثلاث شخوص كاعبان ومُعصُرٌ ﴿7﴾ على أنه يجوز

اعتبار المعنى فتجردت علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي ، كما هنا فإنه جرد ثلاثا من التاء لكون شخوص بمعنى نساء ، بدليل الإبدال عنه بما بعده ، فأنت الشخص إذ كان في المعنى أنثى ﴿8﴾ .

ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، نحو قول ذي الرمة :

كأن أصوات من إيغالهن بنا      وأخر الميس إنفاض الفراريح

(1) خزانة الأدب : 1 / 32 .

(2) شرح الجمل : 2 / 612 .

(3) خزانة الأدب : 5 / 87 .

(4) نفسه : 8 / 85 .

(5) ديوانه : ص 395 .

(6) خزانة الأدب : 7 / 367 .

(7) ديوانه : ص 14 .

(8) خزانة الأدب : 7 / 394 .

يتضح من ذلك التعقيد اللفظي وهو ما نُقِد به الشاعر ، إذ يُريد : كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا

فقدم ﴿1﴾ .

ومن التقديم ومن التأخير الفصل بين لم ومجزومها بالمجرور أو الظرف فمن ذلك قول الشاعر :

تباكر مَنْ لم بالحوادث تطرُق

نوائب من لدن ابن آدم لم تزل

فقد فصل بين لم ومجزومها وهو تطرق بالمجرور .

وكذلك صنع ابن هشام ( 761 هـ ) ( في المغني ) ، قال : (( وقد تفصل من مجزومها في الضرورة ،

بالظرف كقوله :

﴿2﴾ تكن في الناس يُدركك المراءُ

فذاك ولم إذا نحن امترينا

وقول ذي الرمة :

كأن لم سوى أهلٍ من الوحش توهل

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها

على أنّ ( لم ) قد فصلت في الضرورة من مجزومها ، فإن الأصل : كأن لم توهل سوى أهلٍ من الوحش

﴿3﴾ .

ومن التقديم والتأخير أيضاً تقديم المعطوف ، نحو قول الشاعر :

عليك ورحمة الله السلام

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ

يريد : عليك السلام ورحمة الله ، فقدم المعطوف ضرورة ﴿4﴾ .

ومنه تأخير ضمير النصب المنفصل ، وهذا شاذ لا يقاس عليه ﴿5﴾ ، والواجب فيه أن يكون متصلاً لا

منفصلاً فقد ورد في قبح الضرورة قول الفرزدق :

إياهم الأرض في دهر الدهارير

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

على أن فصل الضمير ضرورة ، والقياس ضمننتهم الأرض ﴿6﴾ .

(1) انظر شرح الجمل : 2 / 604 ، وخزانة الأدب : 4 / 413 .

(2) مغني اللبيب : ص 366 .

(3) انظر خزانة الأدب : 5 / 9 .

(4) نفسه : 2 / 192 .

(5) انظر البيان في غريب إعراب القرآن : 1 / 77 .

(6) الخصائص : 1 / 307 ، وخزانة الأدب : 5 / 288 .

## الخاتمة

اثبت البحث وجود مادة غنية في النقد اللغوي ، وعناية البغدادي في رصدها ونقلها من مصادرها ومن ثم معالجتها على وفق المنهج اللغوي ، وتأييد ما يوافق مذهبه ورفض ما يخالفه ، وقد تتبعت ذلك بالدراسة والتحقيق



حتى تبيين سلوك النقاد اللغويين أربعة محاور في تمييز الشعر الجيد من رديئه ؛ إذ لا أجد ناقدا غافلا عنها وهو يقوم بدراسة النقد اللغوي .

إنّ الشعر صناعة لفظية تقوم على الفصاحة والاستعمال اللغوي الصحيح على وفق المقاييس اللغوية المألوفة ليخرج المعنى المراد فالنص الشعري بالصورة الجميلة التي تخلو من العيوب ؛ وهذا ما يحرص عليه الناقد اللغوي الذي بين البحث مهمته في محاوره الأربعة :-

الأول : غلط الاستعمال اللغوي :- جاء فيه الغلط في الأسلوب ، والغلط في عمل الأداة .

الثاني : مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب :- جاء فيه الاختلاف في إعراب الكلمة ، وضبط الكلمة ، وحركة الرّوي ، والعامل .

الثالث : نقد اللفظ والمعنى :- جاء فيه جودة اللفظ والمعنى ، وقبح اللفظ والمعنى ، وفحش المعنى ، وصعوبة فهم النص ، ودلالة اللفظ .

الرّابع : الضّرورة الشعرية : جاء فيه الزيادة ، والنقص ، والإبدال ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، والتّقديم والتّأخير ، والفصل بين المتلازمين .

## المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم .
- ❖ انتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – لعبد اللطيف الزبيدي ( 802 هـ ) – تحقيق الدكتور طارق الجنابي ( عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ) .

- ❖ ارتقاء السيادة في علم أصول النحو – ليحيى الشاوي المغربي ( 1096 هـ ) – تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ( ط1 دار الانبار- الرمادي 1990 م ) .
- ❖ أسرار العربية – لكامل الدين أبي البركات الانباري ( 577 هـ ) – تحقيق بركات يوسف هبود ( ط 1 دار الأرقم – بيروت 1999 م ) .
- ❖ الأعراب في جدل الإعراب – لكامل الدين أبي البركات الانباري ( 577 هـ ) – تحقيق سعيد الأفغاني ( مطبعة الجامعة السورية – 1957 م ) .
- ❖ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب – لابن السيد البطليوسي ( 521 هـ ) – تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ( ط1 دار الشؤون الثقافية العامة – العراق ) .
- ❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لكامل الدين أبي البركات الانباري ( 577 هـ ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ( دار الطلائع – القاهرة 2005 م ) .
- ❖ البيان في غريب إعراب القرآن – لكامل الدين أبي البركات الانباري ( 577 هـ ) – تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ( دار الكاتب العربي – القاهرة 1969 م ) .
- ❖ الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسي ( 521 هـ ) – تحقيق سعيد عبد الكريم ( دار الرشيد - العراق 1980 م ) .
- ❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر بن عمر البغدادي ( 1093 هـ ) – تحقيق عبد السلام محمد هارون ( مطبعة المدني – مصر 1989 م ) .
- ❖ الخصائص – لأبي الفتح عثمان بن جني ( 392 هـ ) – تحقيق محمد علي النجار ( ط 4 دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1990 م ) .
- ❖ دلائل الإعجاز – لعبد القاهر الجرجاني ( 471 هـ ) – تصحيح محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطي ( دار المعرفة – بيروت 1978 م ) .
- ❖ ديوان الأخطل – المطبعة الكاثوليكية ( بيروت 1891 م ) .
- ❖ ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ( ط3 دار المعارف 1969 م ) .
- ❖ ديوان حسان بن ثابت – ( الرحمانية 1347 هـ ) .
- ❖ ديوان الحطية – تحقيق نعمان أمين طه ( مصطفى الحلبي 1958 م ) .
- ❖ ديوان ذي الرمة – ( بيروت 1919 م ) .
- ❖ ديوان زهير بن أبي سلمى – ( مطبعة دار الكتب 1363 هـ ) .
- ❖ ديوان الفرزدق – جمع محمد أحمد الصاوي ( القاهرة 1354 هـ ) .
- ❖ ديوان ليبيد – تحقيق الدكتور إحسان عباس ( الكويت 1962 م ) .
- ❖ ديوان النابغة الذبياني – شرح وضبط الدكتور عمر فاروق الطباع ( دار القلم – بيروت – 1994 م ) .
- ❖ شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور الاشيلي ( 669 هـ ) – تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ( وزارة الأوقاف – العراق ج1 – 1980 م ، ج2 – 1982 م ) .
- ❖ شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - ( مصر 1952 م ) .
- ❖ شرح الفصح في اللغة – لأبي منصور ابن الجبان ( 416 هـ ) – تحقيق الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز ( ط 1 دار الشؤون الثقافية العامة – 1991 م ) .

- ❖ شرح كافية ابن الحاجب – لرضي الدين الاسترابادي ( 686 هـ ) ( دار الكتب العلمية – بيروت 1985 م ) .
- ❖ الشعر والشعراء – لابن قتيبة الدينوري ( 276 هـ ) – تحقيق الدكتور مفيد قميحة ( ط 2 دار الكتب العلمية – بيروت 1985 م ) .
- ❖ طبقات فحول الشعراء – لمحمد بن سلام الجمحي ( 231 هـ ) – شرح محمود محمد شاكر ( مطبعة المدني – مصر ) .
- ❖ الفرائد الجديدة – لعبد الرحمن الأسيوطي ( 911 هـ ) – تحقيق عبد الكريم المدرس ( وزارة الأوقاف – بغداد 1977 م ) .
- ❖ الكتاب – لأبي بشر ( سيبويه ) ( 180 هـ ) – ( المطبعة الأميرية – بولاق مصر 1896 م ) .
- ❖ لمع الأدلة في أصول النحو – لكمال الدين أبي البركات الانباري ( 577 هـ ) – تحقيق سعيد الأفغاني ( مطبعة الجامعة السورية – 1957 م ) .
- ❖ مجالس ثعلب – لأبي العباس ثعلب ( 291 هـ ) – شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ( ط 2 دار المعارف – مصر 1948 – 1950 م ) .
- ❖ المسائل العسكرية في النحو العربي – لأبي علي النحوي ( 377 هـ ) – تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري ( ط1 بغداد 1982 م ) .
- ❖ المصون في الأدب – لأبي أحمد الحسن العسكري ( 382 هـ ) – تحقيق عبد السلام محمد هارون ( ط2 مكتبة الخانجي – القاهرة 1982 م ) .
- ❖ معاني القرآن – لأبي زكريا يحيى الفراء ( 207 هـ ) – تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ( ط1 – مطبعة دار الكتب المصرية – 1955 م ) .
- ❖ المغني في النحو – لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني ( 680 هـ ) – تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ( ط1 بغداد – 1999 م ) .
- ❖ مغني اللبيب عن كتب الاعراب – لعبد الله بن هشام الأنصاري ( 761 هـ ) – تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ( ط5 دار الفكر – بيروت 1979 م ) .
- ❖ المقتضب – لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ( 285 هـ ) – تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه ( ط 2 القاهرة 1386 هـ ) .
- ❖ النظرية النقدية عند العرب – للدكتورة هند حسين طه ( دار الرشيد للنشر ) .
- ❖ نقد الشعر – لقدامة بن جعفر ( 337 هـ ) – تحقيق كمال مصطفى ( ط3 مكتبة الخانجي – القاهرة 1978 م ) .
- ❖ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- لفخر الدين الرازي ( 606 هـ ) – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات ( دار الفكر – عمان 1985 م ) .